قراءة في الجلسة التكميلية المنعقدة في 4 أبريل 2018

النقاشات المستفيضة بين المجلس والحكومة زادت نسبة إقرار القوانين

عقد مجلس الأمة جلسته التكميلية في 4 أبريل 2018 أقر خلالها المداولة الأولى لمشروع قانون السجل التجاري، ووافق على تقرير لجنة الرد على الخطاب الأميري تمهيدا لرفعه إلى سمو الأمير.

السجل التجاري

أقر مجلس الأمة خلال جلسته التكميلية المداولة الأولى لمشروع قانون السجل التجاري، بإجماع الحضور وعددهم (41 عضوا).

وأوضح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن قانون السجل التجاري لم يحصل على المداولة الثانية لأن المادة 104 تنص على ان الاستثناء لابد ان يكون من أغلبية الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس.

وأضاف «وبما ان التصويت على الاستثناء كان 25 من 39 فلم يحصل على أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس، وعليه تستكمل المداولة الثانية في الجلسة المقبلة.»

ويتكون مشروع القانون من (23) مادة تهدف إلى إعادة النظر في قانون السجل التجاري وبسط رقابة الدولة على النشاط التجاري والتأكد من مشروعيته وجديته واتساقه مع الأهداف الاقتصادية للدولة.

ونصت إحدى مواد مشروع القانون على التالي: «ينشأ في الوزارة سجل يسمى السجل التجاري تشرف عليه الإدارة المختصة. وينشأ بقرار من الوزير سجل إلكتروني. وتحدد اللائحة إجراءات وأحكام هذا السجل وفهرسته وتنظيم صفحاته».

وناقشت إحدى مواده القيد في السجل التجاري عبر النص التالي: «يلتزم بالقيد في السجل التجاري كل تاجر ويشمل هذا الالتزام مكاتب التمثيل التجاري والوكالات التجارية وفروع الشركات الأجنبية المسموح بها قانونا متى كان محلها الرئيس في الخارج ويكون القيد في هذه الحالة باسم التاجر أو الشركة صاحبة الفرع أو الوكالة بذات رقم السجل التجاري».

وتضمنت إحدى المواد المحظورات إذ نصت على أن «يحظر على من قيد في السجل التجاري تمكين الغير من استغلال سجله التجاري. كما يحظر على الغير استغلال أي سجل تجاري ليس له أو ذكر ما يفيد القيد مع عدم حصوله أو كتابة بيانات على واجهة محله أو أوراقه باسم تجاري أو قيد أو ذكر رقم قيد ليس له أو غير صحيح».

وتطرقت إحدى مواد مشروع القانون إلى العقوبات اذ نصت على التالي: «مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون الجزاء أو أي قانون آخر يعاقب بغرامة لا تقل عن ألف دينار كويتي (نحو 3ر3 آلاف دولار أمريكي) ولا تزيد على عشرين ألف دينار كويتي (نحو 5ر66 ألف دولار أمريكي) كل من يخالف أحكام المادة (9) من هذا القانون.

ويعاقب بنفس الغرامة كل من قدم عمدا بيانات غير صحيحة سواء كانت من البيانات الخاصة بالقيد أو بالتأشير في السجل أو بالشطب وتأمر المحكمة بتصحيح هذه البيانات وفقا للأوضاع وفي المواعيد التي تحددها.

ويجوز بقرار من الوزير المختص إغلاق المنشأة التجارية إداريا بعد ضبط المخالفة ويعرض قرار الإغلاق على المحكمة المختصة بنظر الدعوى الإدارية خلال عشرة أيام من تاريخه.

كما يعاقب بالغرامة التي لا تقل عن ألف دينار كويتي (نحو 3ر3 آلاف دولار أمريكي) ولا تزيد على خمسة آلاف دينار كويتي (نحو 6ر16 ألف دولار أمريكي) كل من يخالف أحكام المواد (3) والفقرة الثانية من المادة (6) و(8) و(12) و(13) من هذا القانون».

وبشأن الضبطية القضائية نصت إحدى المواد على أن « يصدر الوزير المختص قرارا بتحديد الموظفين المخولين ضبط ما يقع من مخالفات لهذا القانون واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا له وتحرير المحاضر اللازمة في حالة المخالفة وإحالتها إلى الجهات المختصة ويكون لهم حق الاطلاع على الوثائق والمستندات خلال ساعات العمل.

وتنظم اللائحة التنفيذية كيفية القيام بأعمال وإجراءات الضبطية القضائية».

وعقب إقرار القانون أكد وزير التجارة والصناعة خالد الروضان حرص وزارته على تعديل كل القوانين المتعلقة بالشأن الاقتصادي تحقيقا لرغبة سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح بتحويل الكويت إلى مركز مالي واقتصادي.

وقال الروضان إنه «بإقرار هذا القانون تودع وزارة التجارة والصناعة عصر الروبية لتدخل في العصر الإلكتروني» معربا عن الشكر للجنة (المالية) البرلمانية والمكتب الفني بالمجلس واللجنة القانونية في مجلس الوزراء والفريق الاستشاري.

مداخلات النواب

رأى نواب أثناء المناقشة أن قانون السجل التجاري الذي أصدر في عام 1959 من القوانين القديمة التي تعتمد على السجلات الورقية، مؤكدين الحاجة لتطوير تلك السجلات وأن تصبح الكترونية وتواكب العصر.

وأكدوا أن القانون يعزز الدور الاقتصادي للكويت ويحد من تأجير الرخص بالباطن ويوقف التعاملات التي شوهت الجسم التجاري ويمنع تجار الاقامات وسراق المال العام وشركات الوهم العقاري من استغلاله كون العقوبات فيه مشددة.

وطالبوا بالإسراع في إقرار القانون وتطبيقه على أرض الواقع تفاديا للغش التجاري، داعين إلى إعادة النظر في تأجير الرخص أو منح حق التضمين للوافدين في العمل التجاري.

وشددوا على أهمية الرقابة والمتابعة لتطبيق قانون السجل التجاري والعمل على إنهاء الاحتكار وتفعيل دور البلدية في عملية تكاملية مترابطة.

المجلس قدم كشف حساب لدور الانعقاد الماضي

تقرير لجنة الرد على الخطاب الأميري

وافق مجلس الأمة خلال جلسته التكميلية على تقرير لجنة الرد على الخطاب الأميري تمهيدا لرفعه إلى سمو الأمير.

وطالب نواب في تعليقهم على التقرير بسن تشريع لضبط وسائل التواصل الاجتماعي والإفصاح عن أصحاب الحسابات الوهمية وعدم المساس بالأدوات الدستورية للنواب.

من جهته قال مقرر اللجنة د. خليل عبدالله إن ٧٢ بالمئة من النواب الذين تحدثوا خلال مناقشة الخطاب الأميري، تطرقوا إلى ضرورة تصويب الأداة البرلماني، مؤكدا أن اللجنة شددت في تقريرها على عدم المساس بالدور الرقابي للنواب.

وكانت لجنة إعداد مشروع الجواب على الخطاب الأميري قد أنجزت تقريرها في شأن الصيغة المقترحة لمشروع الجواب على الخطاب الأميري الذي استهل به افتتاح دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر.

وذكرت اللجنة في تقريرها أن النطق السامي جاء في خمسة محاور رئيسة وموضوعات استأثرت باهتمام أعضاء المجلس وهي كالتالي:

المحور الأول: في مواجهة الأخطار الخارجية والتحديات الداخلية:شددت اللجنة على أن الاستقرار وتعزيز الجبهة الداخلية يتطلب تفعيل إجراءات قانون حماية الوحدة الوطنية من أجل معالجة القضايا العالقة، ذات التأثير السلبي ومنها ملف الجناسي وقضية البدون وصيانة الحريات والحقوق.

المحور الثاني:حتمية إصلاح الاقتصاد الوطني:

أشارت اللجنة إلى دعوة الخطاب الأميري من جديد إلى وقف الهدر في ثروة البلاد، وإلى التحكم في الإنفاق العام بنهج الترشيد الحقيقي الجاد.

المحور الثالث: تصويب مسار العمل البرلماني وتقويم المسيرة الديمقراطية:

أكدت اللجنة أن تقويم المسيرة الديمقراطية يتطلب من الجميع، حكومة ومجلسًا، استحضار المصلحة الوطنية والطموحات الشعبية ومضاعفة الجهد في الأداء التشريعي والحكومي لتحقيق الإصلاحات المأمولة وإنجاز التشريعات.

المحور الرابع: الأزمة الخليجية:

أشارت اللجنة إلى تحذير الخطاب الأميري من مخاطر تصعيد الأزمة الخليجية ونتائجها البالغة الضرر على أمن الدول والشعوب، مؤكدا أن الكويت لا تقوم بوساطة تقليدية لأنها ليست طرفا ثالثا فالهدف الأوحد هو إصلاح ذات البين وحماية البيت الخليجي.

المحور الخامس: بين حرية الرأي وسوء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي:أشارت اللجنة إلى تعرض الخطاب الأميري لموضوع سوء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، معتبرا أن حرية الرأي والتعبير يجب ألا تكون ذريعة لتأليب الرأي العام فيما يهدد الأمن الاجتماعي والقيم والأخلاق ويوهن الوحدة الوطنية ويصدع الجبهة الداخلية.

لتوفير ميزانية ابتعاث المرضى المواطنين إلى العلاج بالخارج

عسكر يقترح التعاقد مع طواقم طبية دولية لإدارة وتشغيل المستشفيات الحكومية

أعلن النائب عسكر العنزي عن تقديمه اقتراحا برغبة بأن يتم التعاقد بنظام المناقصات العالمية مع طواقم طبية تعليمية وعلاجية من مستشفيات دولية مرموقة لإدارة وتشغيل المستشفيات الحكومية.

ونص الاقتراح على ما يلي:يعاني المواطنون والمقيمون من تدني مستوى الخدمات الصحية في البلاد والتي لم تصل الى مستوى الطموح حتى الآن رغم الوفرة المالية الكبيرة التي تتمتع بها الدولة. ونظرا لما تنفقه الدولة ممثلة في وزارة الصحة من ميزانيتها على ابتعاث المرضى المواطنين الى العلاج بالخارج.

ورغبة في دعم كل ما يؤدي الى تطوير الخدمات الصحية ورفع مستواها وجعلها في متناول الجميع بأعلى جودة، فإنه بات من الضروري الارتقاء بمستوى الخدمات في المستشفيات الحكومية والاستعانة بأفضل الخبرات الأجنبية في مجال التشخيص والعلاج والتعليم والإدارة الطبية لمستشفيات الدولة بما يضمن تحسين مستوى الجودة في الخدمات العلاجية في الكويت.

لذا فإنني اتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

1 – التعاقد بنظام المناقصات العالمية مع طواقم طبية تعليمية وعلاجية عالمية من مستشفيات دولية مرموقة ومشهورة في مجال تخصصها لمدة 5 سنوات لكل طاقم لادارة وتشغيل المستشفيات الحكومية.

2 – اعتبار العقد المواقع بين الحكومة و الطواقم الطبية العالمية عقدا تعليميا وفنيا تلتزم من خلاله الطواقم العالمية المتعاقد معها بإدارة المستشفيات والمراكز الطبية التخصصية الحكومية وتقديم الخدمات التشخيصية والعلاجية وتعليم طلبة كلية الطب الكويتيين وتعليم خريجي كلية الطب الكويتيين على ايدي تلك الطواقم الطبية حسب تخصص كل طاقم وكل طالب او خريج . ويتم تحديد عدد معين من الطلاب والخريجين من كلية الطب يلتزم كل طاقم طبي عالمي بتدريبهم .

3 – تتولى لجنة طبية متخصصة تقييم العروض الفنية التي تقدمها المستشفيات العالمية الراغبة في دخول المناقصات لادارة كل مستشفى من مستشفيات الحكومة وتتكون اللجنة من 7 اعضاء 4 منهم متخصصون بالطب حسب نوع تخصص المستشفى او المركز الطبي و 3 اكاديميون متخصصون في الادارة الطبية وعلم النفس.

4 – تتولى الطواقم الطبية العالمية ادارة وتشغيل المستشفيات الحكومية والمراكز التخصصية في امراض السرطان والأطفال والعظام وجراحات المخ والأعصاب والطب الطبيعي وإعادة التاهيل وزراعة الكبد والكلى.

5 – ان يتولى ادارة مستشفى الشيخ جابر الاحمد الجاري إنشاؤه طاقم طبي عالمي يتم اختياره بنظام المناقصة العالمية من بين المستشفيات العالمية التي لها تجارب ناجحة في ادارة مستشفيات كبيرة بحجم مستشفى جابر ويقوم الفائز بالمناقصة بإدارته ادارة كاملة فنية وإداريا وان يلتزم الطاقم الطبي العالمي بتدريب طلبة وخريجي كلية طب جامعة الكويت في المستشفى على ايدي الاطباء والخبراء العالميين.

عسكر العنزي

اعتبرها جزءاً من الأمن الوطني لأنها تمس استقرار الأسر الكويتية

الدلال يقترح تشكيل فريق إدارة أزمة لمواجهة قضية العمالة المنزلية

أعلن النائب محمد الدلال عن تقديمه اقتراحا برغبة طالب فيه بتشكيل فريق إدارة ازمة للتصدي لقضية العمالة المنزلية.

وقال الدلال في مقترحه: ' ما زالت مشكلة العمالة المنزلية من المشاكل المزمنة والمستمرة في دولة الكويت على الرغم من الجهود المبذولة حكوميا وبرلمانيا للتصدي لهذه المشكلة والتفاعل معها وعلى الرغم من وجود قوانين خاصة معينة إلا أن هذه الفئة ويضعون العراقيل والصعوبات من أجل تحقيق مصالح مادية على حساب المصلحة العامة ومصلحة المواطنين ولذلك تستمر الأسعار المترفعة في استقدام العمالة المنزلية كما تستمر حالة التأخر في جلب العمالة وسهولة انجاز معاملاتها، كما تستمر مع الأسف حالة الشد والجذب بين السفارات التي تمثل العمالة والمواطنين بسبب عدم وضوح الضوابط التي تحكم جلب العمالة أو سوء استغلال بعض مكاتب جلب العمالة أو من يدعمهم لتحقيق ذلك وهو الأمر أصبح صورة للفشل الحكومي للتصدي لهذه القضية التي أصبحت جزءا من الأمن الوطني لأنها تمس استقرار الأسر الكويتية كما تمس دخلهم المالي لارتفاع تكاليف جلب العمالة، كما انها أصبحت جزءا من الأمن الخارجي للكويت بعد تزايد مشاكل العمالة وسفارات الدول التي تمثلها مع المواطنين والجهات الحكومية ومثال ذلك ما حدث من مخالفات قانونية للسفارة الفلبينية بشأن العمال أخيراً ، لذا فانني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

قيام مجلس الوزراء بتشكيل فريق إدارة أزمة يضم ممثلين من وزارة الداخلية ووزارة التجارة ووزارة الشؤون وهيئة القوى العاملة تكون لهم صلاحيات التصدي لمشكلة العمالة المنزلية وتفعيل القوانين القائمة أو اقتراح استصدار قوانين أو لوائح تفعل ما هو قائم وتحقيق المصلحة العامة.

محمد الدلال

لتوفير المساكن الملائمة لتلك الأسر

حماد يطالب بسرعة تسليم البيوت لفئة «من باع بيته» ويرفض منحهم شققاً سكنية

طالب النائب سعدون العتيبي وزيرة الدولة لشؤون الإسكان وزيرة الدولة لشؤون الخدمات العامة د. جنان بوشهري بسرعة تنفيذ القانون رقم 2 لسنة 2015 بإضافة مادة جديدة برقم (29 مكررا) إلى القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية، وتسليم المواطنين المستحقين من فئة (من باع بيته) البيوت الحكومية وفقا لما ورد في القانون، خاصة بعد أن مضى على إقرار هذا القانون في مجلس الأمة ونشره في الجريدة الرسمية أكثر من ثلاث سنوات ونصف السنة.

وأكد حماد في تصريح صحافي انه رغم مرور تلك الفترة الزمنية على إقرار القانون ونشره في الجريدة الرسمية، إلا أنه لا يوجد أي تحرك ملحوظ من المؤسسة العامة للرعاية السكنية تجاه تنفيذ هذا القانون وتوفير المساكن الملائمة لتلك الأسر، وذلك بعد أن اصبحوا ضمن المستحقين لتوفير الرعاية السكنية.

وأضاف أن اللجنة المختصة لفحص الطلبات في المؤسسة العامة للرعاية السكنية اعتمدت قبول أكثر من 1900 حالة مستوفية لجميع الشروط وينطبق عليها القانون، وكان من المفترض ان تستفيد من الرعاية السكنية بشكل فوري بعد أن تم التأكد من استحقاقهم واستيفائهم الشروط.

واقترح حماد بأن تقوم مؤسسة الرعاية السكنية بتخصيص قسائم سكنية لتلك الفئة ومنحهم قرض للبناء (70 ألف دينار) وذلك كحل بديل حيث إنها لم تلتزم بتنفيذ القانون وفقا للفترة الزمنية التي حددها حيث نص في مادته الأولى على «وذلك خلال 3 سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون» مؤكدا انه من غير المقبول ما يشاع داخل المؤسسة العامة للرعاية السكنية بأنها بصدد منحهم شققا سكنية كبديل عن تلك البيوت الحكومية التي أقرها لهم القانون.

سعدون حماد

لمسيرة حياته الحافلة في الحفاظ على تراث الكويت البحري

الشاهين يقترح إطلاق اسم النوخذة خليفة الراشد على أحد المرافق التعليمية أو الاجتماعية بالبلاد

أعلن النائب أسامة الشاهين عن تقديمه اقتراحا برغبة بتسمية أحد المرافق التعليمية أو الاجتماعية باسم النوخذة خليفة الراشد تقديرا لمسيرة حياته الحافلة في الحفاظ على تراث الكويت البحري.

وقال الشاهين في مقترحه إن النوخذة خليفة الراشد –رحمه الله– يعتبر أحد رجال الكويت المميزين في التراث البحري الكويتي، وكان مستشاراً للتراث بالنادي البحري الكويتي، كما أنه من أبرز النواخذة الذين استعان بهم الديوان الأميري والمتحف الوطني للإشراف على إعادة صناعة بوم المهلب بعد تدميره من قبل قوات الاحتلال.

كما ساهم –رحمة الله عليه– في تدريب الشباب على ممارسة الغوص إلى جانب تأهيلهم لقيادة سفن الغوص منذ عام 1986م على مدى 32 عاما وكانت مسيرة حياته مليئة بالإنجازات وكانت كلها مرتبطة بالبحر.

وإذ ندعو له بالرحمة، فإنني أجد لزاما علينا تخليد اسم فقيد الكويت، وعليه أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

تسمية أحد المرافق التعليمية أو الاجتماعية باسم النوخذة خليفة الراشد تقديرا لمسيرة حياته الحافلة في الحفاظ على تراث الكويت البحري.

أسامة الشاهين